الصورة: صندوق النقد الدولي

تحديث نظام بريتون وودز

في رسالة موجهة إلى الجيل الصاعد، السيدة كريستين لاغارد تدعو إلى تجديد الالتزام بالتعاون الاقتصادي العالمي

كريستين لاغارد

الأصدقاء الأعزاء: أود أن أُطلعَكم على بعض اللحظات في تاريخنا وأن أشاطركم بعض الأفكار عن المستقبل — عن مستقبلكم! منذ خمسة وسبعين عاما، اجتمع مندوبون مما يزيد على أربعين بلدا للاتفاق على قواعد جديدة للاقتصاد العالمي. كان صيفا حارا؛ لذا اجتمعوا بمنطقة جبلية ذات جو منعش في ولاية نيوهامبشير هي منتجع بريتون وودز. وجاء معظمهم من بلدان كانت لا تزال ترزح تحت نيران الحرب العالمية الثانية.

وتعهد هؤلاء المندوبون بتجنب الأخطاء التي أدت إلى هذا الصراع الرهيب. فبدلا من العمل معا في فترة ما قبل الحرب، انتهجت البلدان سياسات اقتصادية حمائية لم تُفضِ إلى أي شيء سوى زيادة «الكساد الكبير» سوءا. وكانت النتيجة هي بطالة واسعة النطاق وغضب عارم، مما زرع بذور السلطوية والعنف والحرب.

كانت بريتون وودز انطلاقة نحو حقبة جديدة من التعاون الاقتصادي العالمي، ساعدت البلدان فيها أنفسها بمساعدة بعضها بعضا. وعزمت على إثبات أن في التضامن مصلحة ذاتية. وأسس المندوبون صندوق النقد الدولي وكلفوه بثلاث مهمات بالغة الأهمية: تشجيع التعاون النقدي الدولي، ودعم التوسع التجاري والنمو الاقتصادي، وتثبيط السياسات التي يمكن أن تضر بالرخاء.

ومنذ ذلك الوقت، طرأت على الاقتصاد العالمي تغيرات جوهرية. وعلى مدى تاريخه الذي يمتد خمسة وسبعين عاما، تكيف صندوق النقد الدولي مع هذه التغيرات وفي الوقت نفسه حافظ على التزامه بصلاحياته. واليوم، لا يزال الصندوق يخدم البلدان الأعضاء فيه — التي بلغ عددها الآن ١٨٩ بلدا — من خلال «محفظته وعقله وقلبه»: بتقديم المشورة بشأن السياسات وتوفير المساعدة الفنية والتدريب على أعلى المستويات، بهدف تقوية المؤسسات وتنمية القدرات، وتقديم الدعم المالي وإتاحة مُتَنَفَّس للبلدان التي تمر بأزمات وهي في سبيلها لاتخاذ ما يلزمها من خطوات تتعلق بالسياسات، وتصميم سياسات أفضل لتحسين مستويات المعيشة.

هل نجح المندوبون في إحراز أهدافهم؟ نعم، بكل تأكيد. فاليوم، يعيش معظم الناس حياة أطول وأصح وأفضل. وازداد التبادل التجاري بين البلدان، مما يساعدها على النمو بوتيرة أسرع، ويوفر مزيدا من فرص العمل، ويرفع مستويات الدخل. وأدت التجارة إلى انخفاض تكلفة معيشة الأسرة العادية بمقدار الثلثين في البلدان منخفضة الدخل، وبمقدار الربع في الاقتصادات المتقدمة. وعلى مستوى العالم، خرج ما يزيد على مليار نسمة من دائرة الفقر.

وفي الوقت نفسه، لا يزال الكثيرون يعانون من الفقر وعدم وجود فرص أمامهم. والشباب من أشد فئات السكان معاناة. وسوف يواجه كثير من البلدان منخفضة الدخل

صعوبات جسيمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول ٢٠٣٠، مما يحرم الأجيال الجديدة من فرص النجاح بطريقتها. واشتعل فتيل الغضب والاستياء بسبب الفقر وتزايد عدم المساواة والوسائل التكنولوجية الجديدة. أما الفساد فقد أدى إلى فقدان الثقة في المؤسسات.

وكل هذه التغيرات كانت تغذي المشاعر التي خرجت في صورة نُهج أحادية تميل إلى العمل الفردي. ويعلمنا التاريخ أن هذا مسار مدمر، ويمكن أن يفضي إلى «عصر الغضب»، وقد تنهار الثقة ويتهاوى التعاون الدولي — كما حدث بعد «الكساد الكبير».

خلق الفرص

إنني لا أعتقد، برغم ذلك، أن هذا السيناريو البائس واقع لا محالة. بل على العكس، أعتقد أن علينا مسؤولية الوصول إلى «عصر الإبداع»، ونحن في حاجة إلى التحلي بالشجاعة لبنائه. فيمكن تزويد السيارات والمنازل والمصانع بالطاقة من مصادر متجددة. ويمكن أن تحصل النساء على الفرص نفسها والرواتب نفسها التي يحصل عليها الرجال. ويمكن من خلال الابتكار — من خلال اختراعاتكم أنتم — خلق فرص أفضل للجميع.

كيف نجعل هذا التصور واقعا حقيقيا؟

يكمن جزء من الرد على هذا السؤال فيما أسميه «العمل التعددي الجديد». وبمقدوركم أن تسموه كذلك الفطرة السليمة. ويُقصد به ضمان اقتسام الفرصة الاقتصادية على نطاق أوسع، لتُتاح الفرصة أمام الشباب في كل مكان لكي ينجح ويسهم في المجتمع. إنه يعني ضمان عمل الحكومات والمؤسسات من أجل الصالح العام. والهدف منه هو تعاون البلدان على التصدي للتحديات العالمية.

ما الذي يتعين تغييره؟

بادئ ذي بدء، يجب على صناع السياسات أن يوفروا ظروفا داخلية تساعد الناس على النجاح. وهنا تكتسب سياسة المالية العامة أهمية بالغة في توسيع الفرص المتاحة بتوفير إمكانات الحصول على التعليم والرعاية الصحية والبنية التحتية على مستوى عال من الجودة— خاصة لأولئك الذين لم يلحقوا بالركب. وفي كثير من البلدان، يعني ذلك إعطاء أهمية خاصة للشباب والنساء.

وينطوي هذا أيضا على معالجة عدم المساواة المفرط. ومرة أخرى، يمكن لسياسة المالية العامة أن تقوم بدور أساسي، بما في ذلك عن طريق اتخاذ إجراءات لتطبيق الضرائب التصاعدية التي ينبغي تصميمها حسبما يناسب كل بلد، وتقوية شبكات الأمان الاجتماعي التي يمكن أن تساعد على معالجة الاضطرابات المترتبة على التغير التكنولوجي والعولمة. ويتعين أن تعمل البنوك المركزية على درء مخاطر التضخم — وهي أسوأ ضريبة يدفعها الفقراء. وينبغي للجهات التنظيمية حماية الجمهور من هذا النوع من التجاوزات المالية التي أفضت إلى الأزمة المالية العالمية المنهكة منذ عشر سنوات.

إن هذا النوع من الإجراءات المتعلقة بالسياسات يمكن أن يساعد على بناء الطمأنينة والثقة — وتجاوز تصورات الاقتسام الجائر للمزايا الاقتصادية.

وعلى المستوى الدولي، نحن في حاجة إلى زيادة تكافؤ الفرص عبر الحدود. وفي هذا الصدد، يبرز دور التجارة. ونحن نعلم أن فتح الحدود أمام التجارة، على مدى عقود طويلة، ساهم في نشر التكنولوجيا وزيادة الإنتاجية، ووفر ملايين الوظائف الجديدة بأجور أعلى. وفي الوقت نفسه، نحن نعلم أن المنفعة لم تعُم — وأن هناك تشوهات في نظام التجارة وأنه في حاجة إلى الإصلاح.

وتشكل الضرائب الدولية تحديا آخر. ويجب علينا أن نتأكد من أن الشركات الدولية تسدد نصيبها العادل من الضرائب. وعدم إصلاح نظام ضرائب الشركات الدولية يحول دون تحصيل البلدان للإيرادات الضريبية التي تحتاج إليها لتمويل الاستثمار اللازم في الموارد البشرية والبنية التحتية.

هذه هي بعض التحديات التي أراها. وهناك تحديان آخران، أنتم أيها الجيل الصاعد، جذبتم انتباه العالم إليهما.

وأتحدث هنا عن تغير المناخ، الذي يهدد مستقبل كوكبنا. أنتم ربما لمستم التأثير المتزايد بأنفسكم، من حرائق الغابات في كاليفورنيا إلى العواصف الاستوائية في موزامبيق. ومن المؤكد أنكم تعلمون أن السياسات الاقتصادية الأكثر مراعاة للاعتبارات البيئية يمكن أن تساعد على التصدي لهذا الخطر الوجودي. وبعبارة أخرى، إذا لم تكن لديكم خطة للبيئة، فليست لديكم خطة للاقتصاد.

والقضية الأخرى التي تتبادر إلى أذهان الشباب هي الفساد. أنتم ترونها قضية غير عادلة، وأنتم محقون في ذلك. فالتكلفة العالمية للرشوة وحدها تبلغ ما بين ١,٥ تريليون دولار وتريليوني دولار سنويا. وهذا الرقم لا يأخذ في حسبانه أثر الفساد في إضعاف المجتمع. وإذا أردنا أن نبني اقتصادات أكثر إنصافا وقوة، يجب علينا معالجة سرطان الفساد.

وفي حديثه أمام مؤتمر بريتون وودز الأصلي، قال هنري مورغنتاو الابن، وزير الخزانة الأمريكية آنذاك:

«ليس للرخاء حدود ثابتة... فالرخاء، مثله مثل السلام، غير قابل للقسمة. إذ لا يمكن توزيع الرخاء بين البلدان الأوفر حظا أو التمتع بالرخاء على حساب الآخرين».

خمسة وسبعون عاما مضت، وقائمة التحديات تبدو جسيمة. لكنها ليست أكثر جسامة من القائمة التي كانت أمام المندوبين حينما اجتمعوا في نيوهامبشير. وأعتقد أن الوقت قد حان مرة أخرى لكي نجدد التزامنا بالتعاون الاقتصادي العالمي، حتى نتمكن من تحقيق مزيد من الرخاء — ليس للقلة المحظوظة وحدها، وإنما للجميع. FD

مع خالص تحياتي
كريستين لاغارد

كريستين لاغارد مدير عام صندوق النقد الدولي.